International Journal of Education and Language Studies
ISSN: 2791-9323

Research Article | September 2023 | Volume: 4 | Issue: 3

THE SECONDARY PHONEME FROM THE PERSPECTIVE OF KAMAL BISHR AN APPLIED STUDY IN THE IRAQI VERNACULAR

Osama Rashid Abbas AL-SAFFAR [1]
Qisma Ubaid Hilwas AL-KHAFAJY [2]

Istanbul / Türkiye
p. 104-116

Received: 07/07/2023
Accepted: 25/07/2023
Published: 01/09/2023

This article has been scanned by **iThenticat** No **plagiarism** detected

Abstract:

Secondary phoneme: It is the term that was approved by a number of researchers for the concept of stress.. they called it a (secondary phoneme) according to a concept that preceded it and they called it: (phoneme). from which the word is composed in any language in the world, so the letter - for example - is a phonetic unit with significance, which contributes with other phonemic units in building the word, and revolves around each phoneme, a possible package of articulatory colors, which has no effect on the meaning, called (phones)...

In terms of the functional importance with which the (phoneme) was distinguished; We found another importance in (emphasis), which means in the term: an intentional increase in the amount of utterance that diverts the meaning from its destination. In order to prove and confirm it, or turn it around and deny it, this addition - which may come, excuse me, at no cost, is important. Because it often carries a new connotation that was not present in the original phoneme..

In this study, we found that the (colloquial) devoid of the syntactic industry is suitable in terms of application in the phonetic study; Because it leads to accurate results that cannot be obtained in the standard sentence, and Kamal Bishr took advantage of the Egyptian spoken in his applications and examples in his book (Science of Phonetics) without indicating the reason that prompted him to do so, so we expanded on the statement of what he concluded, with applications reproduced from our linguistic reality. The Iraqi, full of spontaneity, the results of (spontaneity) - as we can see - are more accurate than the results of the decoration and care that surrounded it (the standard artifact).

Key Words: Phoneme, Stress, Kamal Bishr, Intonation, Japanese.

http://dx.doi.org/10.47832/2791-9323.3-4.9

[1] Prof. Dr, University of Baghdad, Iraq. Ausama.rasheed@ircoidu.uobaghdad.edu.iq

[2] Assistant teacher, First Directorate of Al-karkh Education, Iraq. missqisma@gmail.com

Copyright © Published by IJEl Journal, www.ijeljournal.com

الفونيم الثانوي مِن مَنظُور كَمَال بِشْر
دراسة تطبيقيّة في المحكيّة العراقيّة

أسامة رشيد عبّاس الصفّار [3]

قسمة عبيد حِلواص الخفاجيّ [4]

الملخص:

الفونيم الثانوي (second phoneme) هو المُصطلح الذي استحسنه عَدَدٌ من الباحثين لمفهوم النبر (stress)، وإنّما سمّوه (فونيمًا ثانويًّا) بِحُسبان مفهوم يسبقه اصطلحوا عليه: (الفونيم)، فالفونيم . من حيث المبدأ . مُصطلح تجريدي يعمُّ الوحدة الصوتيّة (phonetic unit)التي تأتلِفُ منها الكلمة في أيّة لغة في العالم، فالحرفُ . مثلاً . وحدة صوتيّة ذات دلالة، تُسهِم مع الوحدات الصوتيّة الأخرى في بناء الكلمة، وتدور حول كل صوت، حُزمة مُحتملة مِن ألوان نُطقيّة، لا أثر لها في المعنى، تُسمى(phones)

من مُنطلق الأهمية الوظيفية التي تميّز بها (الفونيم)؛ وجدنا أهمية أخرى في (النبر)، ويعني في المُصطلح: زيادة مقصودة في كمية المنطوق تعطف المعنى عن وجهته؛ لِتُثبِّتَهُ وتُؤكِّده، أو تقلبه وتنفيه، هذه الزيادة . التي قد تأتي عفوًا بِلاَ تكلُّف، مُهِمّة؛ لأنّها . غالِبًا . تحمل دلالة جديدة لم تكن موجودة في الفونيم الأساس.. ووجدنا في هذه الدراسة أنّ (العاميّة) الخالية من الصناعة الإعرابيّة مُناسبة من حيث التطبيق في الدراسة الصوتيّة؛ لأنّها تُفضي إلى نتائج دقيقة يتعذر تحصيلها في الجُملة القياسيّة، وقد استغل كمال بِشْر المحكيّة المصريّة في تطبيقاته، وأمثلته، في كتابه (عِلم الأصوات) دون أن يُشير إلى السبب الذي حَمَلَهُ على ذلك، فتوسّعنا في بيان ما انتهى إليه، بتطبيقات مُستنسخة من واقعنا اللغويّ العراقيّ، الزاخِر بِالتلقائيّة، فنتائج (التلقائيّة) . كما نرى . أكثر دِقّةً مِن نتائج التزويق والعناية التي أُحيط بِهَا (المصنوع القياسي).

الكلمات المفتاحية: الفونيم، النبر، كمال، أسدل، اليابانيّة، التنغيم.

[3] أ. د.، جامعة بغداد، العراق

[4] م. م.، مديرية تربية الكرخ الأولى، العراق

Volume: 4 Issue: 3

المقدمة:

اتّكأ كمال بِشر في أثناء عمله البحثي، ولاسيّما في المجال الصوتيّ، على المَحكيّة المصريّة، فاستنسخ أمثلة الناس، وأقوالهم، في أغلب مُعالجاته لموضوع النبر، والتنغيم، وغير ذلك مِمَا له صِلَة باللسانيات الصوتيّة الحديثة، وذلك؛ لإجلاء الغبش عن الصورة التي أرادَ إظهارَها، وتقريبها إلى الأفهام، بقدر المُستطاع، ونجح في ذلك إلى حدٍّ بعيد، لولا الاستطراد الذي كان يتخلل بعضَ شرحِهِ، وحاول بِشْر مُساوقة ما يطرحه من أقوال وأمثال بما هو موجود في الأمثلة والأقوال غير العربيّة، كالإنكليزية، والاسبانيّة، واليابانيّة، وغيرها؛ لبيان الفرق بين ما يجري من أحداث صوتيّة في العربيّة، وما يجري من هذه الأحداث في اللغات الأخرى، فمنها ما شابَهَ العربيّة في التصنيف الفونولوجيّ، وطريقة التنغيم، والدلالة التي ترافق المقاطع الصوتيّة المنبورة، ومنها ما افترق في ذلك عنها، فمن المُعالجات ما يعتمد على تحليل النبر في الكلمة، ومن المُعالجات ما يعتمد على تحليل النبر في عموم الجُملة، وبناءً على هذا الأساس؛ خرج كمال بشر بتصنيف علميّ . موضوعيّ لكل فئة صوتيّة، ولكنّه مع كل هذا؛ لم يُشِر إلى السبب الذي جعله يعتمد على المحكيّة المصريّة في عملياته البحثيّة، فلمّا رأينا الأمر جاريًا على هذا المنوال؛ حاولنا تخصيص تلك التطبيقات بالمحكيّة العراقيّة، مع بيان العِلّة؛ انطلاقا من حقيقة مفادُها أنّ المحكيّة العراقيّة، والمصريّة، وسائر المحكيات، خالية من الإعراب، الذي هو الأساس في معرفة مقصود الكلام في المنطوق التراثيّ القياسيّ المكتوب (خاصةً)، وزاد اهتمامنا بهذا المضمون، حين التفتنا إلى البديل الذي حلّ محل الإعراب في المحكيات، ومنها (العراقيّة)، فجعل الناس تتمكن من فهم مقاصد ما تتواصل به فيما بينها . بلا أدنى قصور، أو لَبْس، وذلك؛ بالاعتماد على جُملة من العوامل، كالسياق، وواقع حال المُتكلمين، والثقافة المُسبقة التي تُحيط بالموضوع الذي تدور عليه الأحداث الكلاميّة، وأكثر من ذلك طريقة نبر المقاطع، والجُمل، والتنغيم الذي يُرافقها، بما يُغني تمامًا عن الإعراب الذي تطلبُه الجُملة الفصيحة؛ لتعيين الفاعل، والمفعول، والمبتدأ، والخبر، والحال...إلخ .. فَجَعَلْنا غاية اهتمامنا . هاهُنا . تسليط الضوء على موضوع (النبر) . ابتداءً . باستعمال المحكيّة العراقيّة الزاخرة بالأمثلة، والأقوال، والتي تظهرُ مقاصدُها بالاعتماد على ما ذكرناه من تلك العوامل، وقد استثارني . قبل ذلك . في القصص المُترجمة، والافلام السينمائيّة، وجود توصيف دقيق للأحداث الثانويّة التي تُرافق أحداث المنقول المُترجَم، فإذا كان المنقول مكتوبًا، لَمَسْنَا زيادةً مُفرِطةً في توصيف شكل المُمثِّلين، والأحداث المُحيطة بهم، كالأحداث الخارجيّة التي تُرافق حِوار الأبطال في رواية (أحدب نوتردام) للروائيّ الفِرنسيّ فيكتور هوجو (ت 1885م)، والأحداث التي تُحيط أجواء الكلام في رواية (الحُب في زمن الكوليرا) للروائيّ الكولومبي غابرييل غارسيا ماركيز (ت 2014م)، وذلك لغرضين، (أحدهما): مُتعلّقٌ بتجسيد المشاهِد التي ينبغي تصويرها، وإخراجها، و(الآخر): مُتعلّقٌ بِتَوجيهِ الكيفيّة التي يجب أن يكون عليها مُمثّلو الشخصيات المُختلفة بالمؤثرات الجانبيّة التي تُرافِقُ الأحداث التي يُجسِّدونَهَا، بشكل دقيق وواقعي ومؤثّر..

إنّ رَسْمَ كُل تلك المُؤثِرات التي تُرافق عمليات الكلام، نجِدُها في (السيناريوهات) المكتوبة على الورق باحترافيّة، لتتضاءل في العمل المرئيّ بعد تمامه، إذ لا حاجة لإبراز الأحداث التي أسميناها ثانوية؛ لأنّها ستظهر بالفعل في ملامح الصورة المُتحركة الناطقة، إلاّ إذا كانت هناك نُسخة مُعدّة للمُتلقي (المُشاهِد)، وهو مِن فِئة الصُم والبُكم، فإنّ الأحداث المُصوّرة ستتطلب إظهار ما لا يُدركُه المُشاهِد، إلاّ بالبصر، إذ إنّه لا يسمع . مثلاً . صوت قطرات المطر المُتساقِطة، أو حفيف ورق الاشجار المُتطاير، فإنّ النُسَخ المرئيّة المُعدة لهذه الفئة من المُتابعين، ستُجَهَّز بالأحداث التي أسميناها ثانويةً مَكتوبةً على الشاشة؛ لتكتمل صورة المشاعر بتفاصيلها، فتكتمل صورة الحدث بجميع أركانه عند المُتلقّي.. من أجل ذلك؛ استظهرنا في دراستنا هذه ما وجدناه غير ظاهِرٍ من المقروء التُراثي العربيّ؛ كي تكتمل صورته في الأذهان، كُلّما أمكن.. وذلك بتصوّر الكيفيّة التي سيكون . أو كان . عليها المنقول على الوجه الأكمل، وستشتمل هذه الدراسة، والدراسات اللاحقة المُتعلّقة بموضوعنا (النبر)، أو التابعة له، كالتنغيم، والتطريز الصوتي، على الصُوَرِ المُتخيّلة في كُل موضوع بجميع حيثياته، وقد أولَيْنَا هذا البُعد (التوصيفيّ) قيمةً أخرى، سيأتي الكلام عليها، عند الحديث عن علامات الترقيم (punctuation marks)، وأهميتها في مَسرَحَةِ النص المقروء، في مُناسبته . إن شاء الله.

الفونيم، والفونيم الثانويّ:

الفونيم الثانوي (second phoneme): هو المُصطلح الذي استحسنه عدد من الباحثين لمفهوم النبر (stress)[5]؛ مِن قِبَلِ القِيمة النسبيّة التي تنماز بها الكلمة؛ إذ إنّ (الفونيم) الأساسي . من حيث المفهوم . عامٌ تجريديّ للوحدة الصوتيّة (phonetic unit) التي تأتلف منها الكلمة في الجُملة العربيّة (أو في أية لُغة من اللغات)، فالراء، والنون، واللام، وغيرها من بقية الحروف في العربيّة، وحدات صوتيّة يحمل كلٌّ منها معنى، فالفونيم من اختصاص الصوت المُفرد، مع حُزمة من ألوانه العرضيّة المُحتملة في النطق بلا أثر معنويّ، فللنون . مثلاً . توصيف، ومخرج، يمنحان المُفردة قيمتها المعنويّة، لكنّ (النون) أو أي حرف آخر، يفقد بعضًا من صفاته التي منحته هذه المكانة إذا ائتلف بغيره من الأصوات، بحيث لا يمكن أن نتصوّر بقاء الكلمات (إذا ائتلفت حروفُها كي تكون مفهومة في الأسماع) على حالها الذي كانت عليه قبل الائتلاف، فتفاوتُ طرق الأداء النُطقيّ لصوت (النون) . مثلا . سبَبُهُ . فيما يبدو لنا . أنّ الصوت اللاحق به سيُنازِعُهُ شيئًا من صفته الأساسيّة، مُؤقّتًا؛ لأنّ صفة النون اشتبكت بصفتِهِ، فهذا اللاحق سيطالب المُتكلّم إيفاءه بالنُطق، كما لو لم تدخل النون عليه، لكنّ هذا الوفاء مُتعذّر؛ لأنّ سلسلة الكلام تستدعي الوسطيّة بالتلفيق بين الحرف المُستعمِر، والحرف المُستَعمَر، فتجزئة الأصوات مُستحيل بعد التداخل؛ لأنّ التجزئة ضد الاسترسال، واختلاس بعض صفات الداخل (الدَّخِيل) يُهيِّئ فرصة للصوت (المدخول عليه) أن يظهر بالصورة التي ينبغي أن يكون عليها، كما لو كان مُجرّدًا، ولمّا كان تحصيل الكمال الصوتي بالوضوح المنشود مُستحيلا في الدرج؛ أثّر الأول في الثاني، أو الثاني في الأول، بحسب قوة أحدهما، أو ضعفه، فقد يرتفع حرفٌ على حرف، وهو مُتأخِّرٌ عنه، والعكس صحيح، فـ(النون) . مثلاً . معروفةٌ بصفتها من حيث الغُنّة والرنين، هذه الصفة لا يُمكن أن تظهر إلاّ في حال الإفراد، فاختلاسُ بعض غُنّة النون يُهيِّئ للصوت اللاحق فُرصةً للظهور، فسكون النون يُهيّئ للميم في (مِنبَر) أن تظهر مع نُطق الباء الانفجاريّة المفتوحة بعد احتباس الشفة المؤقّت، ووضوح الباء . هذا . كلّفَ أن تكون النون مِيمًا؛ لأنّ الميم منها في الصفة، لكن أقل، فهذا التوسّط بالتنازل مقبول في إزاء إظهار الباء الشفويّة المُتفجِّرَة، فحافظ هذا الداخل على بعض ما فيها كما لم تتأثّر الباء بالنُطق، بل تغلّبت على النون بقوة الانفجار الكامنة فيها.. هذا المثال اليسير عن الإجراءات التي تحصل (وهو مثال واحد من أمثلة كثيرة لا حصر لها) مع كل ما فيها من صور ومظاهر مُحتمَلة في أحد الاصوات المُجرّدة، والتي تمثلناها بـ(النون)، نُسمّي (فونيمًا)، أي إنّ القيمة العُليا للصوت المُجرّد مع حُزمة الأقيام الصوتيّة، المُمكنة . أو المُحتملة . فيه، بأجمعها، نُسمّيها (فونيم phoneme).. وأمّا كُلُّ مُمكنٍ (أو كلُّ صورةٍ) يظهر بها الصوت الذي وصفناه بـ(الأساس)، أو العام؛ فيُسمّى (فون phone)[6].. بقي أن نعلم أنّ الفون (Phone) هذا، عَرَضٌ لا يحمل قيمة وظيفيّة حقيقيّة؛ لأنّه لا يؤثِّر في المعنى، ومثلُه (الألفون allophone) أيضًا، إذ إنّ هذا الأخير، لا يحمل ما يحمله الصوت الأساس، فالألفون تنوّعُ صوتيّ ظاهر في الكلام . كما يرى كمال بِشر . غير مشروط، يبرزُ في النطق . مثلاً . مع كلمة (صلاة) وكلمة (ضَلال) مُفخَّمَتَين، لمجاورة اللام في الكلمتين حرفي الصاد، والضاد[7]، فلم يتضح معنى التفريق بين ما هو مشروط في الفون، وما هو غير مشروط في الألفون، فكلاهما مُبيّن بالعلة، وهذه العلّة صوتيّة مُطلقًا، ومن ذلك ما ذكره في همس الصاد، والسين (على الأصل) وإجهارهما في نحو (أصدق)، و(أسدَلَ) . الستار مثلاً . على طريقة نُطقهما . كما ترى . فالصاد، والسين، زايًا، أو كأنّها، فلا فرق . فيما يبدو لنا . بين ما تمثّل به في الفون (المشروط كما سمّاه)، آنئذ ضرب مثلاً عليه مع تنوّع الحركات، من استبدال، أو تقصير، أو تطويل.. الخ.. بحسب السياق الذي يرد فيه[8]، والأمثلة التي ساقها هاهُنا.. فنحنُ لا نرى كثير فرق، فضلاً عن أنّنا لم نتبيّنُه بشكل مُقنِع . بين الحد المشروط الذي جعله للفون، والحد غير المشروط الذي جعله للألفون، فكلٌ نراه مِمّا وقع عليه الشرط، وتخلُّصًا من هذا التعقيد؛ تمحّلنا صورة ظاهرة للمثال غير المشروط، وجدناها وافِرةً بالنطق مع ما تُطيقُه الألسُن، كنطق (طه) المُفَخَّمَة الطاء، بالإمالة والكسر، وهي الطريقة التي كان عليها عبد الله بن مسعود، (فإمّا أنّه كان يُطيقُها هكذا، أو أنّ الرسول . صلى الله عليه وآله وسلّم . قد علّمه إياها كما روى) إذ جاءه رجلٌ فقرأها عليه (طَه) مُفخّمةً، ولم يكسر، فقال عبد الله بن مسعود: "(طِه)، وكسر الطاء والهاء، فقال الرجل: (طّه)، ولم

---

[5]) علم الأصوات، كمال بشر، دار غريب . القاهرة، د.ت: 513 phoneme, its nature and its use, Danial Jones, 1976 (الفونيم، طبيعته واستعمالاته) لدانيال جونز:1967، المقدّمة.

[6]) ينظر في هذا المعنى: علم الأصوات: 482.

[7]) يُنظر: المصدر نفسه: 483.

[8]) يُنظر: المصدر نفسه: 482 . 483.

يكسر، فقال عبد الله: (طِهِ)، وكسر، ثم قال: هكذا علّمني رسول الله . صلى الله عليه وآله وسلم"[9]. أو ما نراه من معنى عدم الاشتراط في نُطق (أُسامة) المضموم الهمزة، بإمالتها إلى الكسر والتخفيف، فهذا الذي تُطيقُهُ بعض ألسنة الجنوب العراقي المطبوعة بعذوبة مُستحيلة في الألسُن الأخرى، أو قد تجد الألفون في عذوبة المنبور المُطوّل الذي ينماز به نُطْقُ المقطع الأخير من أغلب الكلمات المُستعملة في الغرب العراقي، عفوًا، بلا شرط، ومهما يكن الاعتراض على هذه التحديدات، أو سوء فهمنا لها؛ يبق ثابتًا أنّ الفونيم صوتٌ واحِد؛ إذا نظرت إليه من الناحية الوظيفيّة، فالنون، ليس باءً، ولا تاءً، ولا راءً، ولا غير ذلك، أي بوصفها أصواتًا ذات (وظيفة دلاليّة)؛ لأنّها قادرة على تغيير معاني الكلمات، فالفرق بين (ناب، وثاب) . مثلاً . يرجع إلى وجود النون في الكلمة الأولى، والثاء في الكلمة الثانية، أمّا أفراد النون؛ وصورُها النُطقيّة المُختلفة؛ فلها أقيام نُطقيّة فقط؛ إذ إنها لا تُغير المعاني بإحلال أحدها مكان الآخر[10].

بعد الفراغ من هذه (التعريفات)، يبرزُ لنا تعبيرٌ جديد، له أثرٌ دلاليّ، سمّوه: (الفونيم الثانوي)[11]؛ تذكيرًا بما ابتدأنا به من الحد الوظيفيّ للفونيم الأساس، فـ(الفونيم الثانوي) . فيما نرى . تسمية وجيهة (لحد الآن)؛ لأنّها تتلاءم مع ما ذهبنا إليه من معنى التوظيف، فكلّ ما له شأنٌ وظيفي (عظُم، أو صَغُر) يدخلُ في دائرة بحثنا الحاليّ، والنبر (stress) قسيم الفونيم الأساس، بل هو رِدْفُهُ، أو حتى يتفوق عليه؛ لِمَا له من مُرونة تسعُ الدلالة التي تحملها الجُملة برُمّتها، ولِمَا له مِن قدرة على توجيه الكلام، وتحويله من الحقيقة إلى المجاز، أو تمكين إثبات الخبر، أو نفيه، في نفس السامع بالتوكيد، أو تحويل الاستفهام إلى خبر[12]، أو العكس، على ما سيتبيّن، فالنبر في اللغة، بمعنى البروز والظهور، ومنه (المِنبَر) في المَسجِد، ونحو ذلك[13]، ومدلولُه في الدرس التراثيّ العربي يختص بالهمز، ليس إلاّ، وأمّا في الدرس الحديث؛ فيُلحظ في مفهومه المُصطلحيّ العُلْوُ الذي يتسبّبُ بِهِ الضغطُ المُعبَّرُ عنه بالـ(stress)، ومعناه أن يُنطَقَ مقطعٌ من مقاطع الكلمة بصورة أوضح نسبيًّا، تسترعي الانتباه، وغالِبًا ما يُرافق هذا الحدث الصوتيّ، انفعال جسديّ يظهر بحركة في اليدين، أو في ملامح الوجه، كتقطيب الجبين، أو رفع الحاجِبَين، ونحو ذلك، وتأتي ردود الأفعال الجسديّة مع إيقاع الصوت المُرتفع، أو المُنخفض، عفوًا، وهذا الملمح عام لا تنفردُ فيه أُمّة عن أُمّة، فهذا الذي يُسمّونه (نبرًا) له قيمة وظيفيّة تتجلّى في الدلالة التي تظهر مع الكلمة المنطوقة، أو مع جُملة من الكلمات المُتصلة ببعضها، في السياقات المُختلفة، ولذا؛ شاطأت هذه القيمة ما وجدناه في حدّ الفونيم الأساس (في المُصوّتات، وفي الصوامت)، فالصوت، أو المقطع البارز أكثر من غيره، يُسمّى (مقطعًا أو صوتًا منبورًا stressed)، ومن الناحية الأكوستيكيّة؛ يتطلّب النبر طاقة في النطق نسبيًا أعلى من الطاقة التي تطلبها المنطوقات الأخرى، ويمكن تقسيم هذه الطاقة على قسمين: مُقيَّدٌ، وحُر، وأمّا المُقَيَّد؛ فَمُختصٌ بالكلمات، وهو الأساس الذي تنماز به لُغة من لُغة، فالعربيّة . مثلاً . تنماز بكونها ثابتة (مُقيّدة) غير حُرّة، فـ (ضَـ/ رَ/ بَـ) تجد الارتكاز في نُطق الضاد أعلى فيها من نُطق الراء، والباء، والضادُ مُنبئٌ بِهيأة ما بعده بمُجرد النُّطق به، و(كَا)=(ص ح ح) في (كاتِب) كذلك، فالعناية بإبراز هذا المقطع كبيرة بالنسبة إلى ما يتبعه، وهو مُنبِئٌ بحدوث المقطع (تِب) الذي يلحقُ به، على ذلك انمازت العربيّة . واليابانيّة كذلك . عن غيرها من اللغات الأخرى[14].. هذه الفائدة الفونولوجيّة (الوظيفيّة) سببُها الأثر السمعيّ الواضح والمقصود بالإرادة التي تعارفت عليها الناس، وكانت قبل ذلك فطريّة تهذّبت رُبّما لتكون على نمط مُعيّن من الأنماط عند أُمّة من الأمم، لكنّها تشترك في الأساس العفويّ الذي أسميناه فطريًّا، أمّا النبر المخصوص بالكلمة المُفردة في اللغة الإنكليزيّة، والألمانيّة، والإسبانيّة (وهو القسم الثاني من الطاقة التي ذكرناها)؛ فله الأهمية نفسها من الناحية الوظيفيّة، ولكن من طرق مُختلفة، فكلمة (Record) في الإنكليزيّة . مثلاً . اسمٌ إذا وقع النبر على المقطع الأول (Re)، وفعلٌ إذا وقع النبرُ على المقطع الثاني (cord).. هذه الحركة الانتقاليّة (الحُرّة) صالحة لتعيين الجنس الصرفيّ، فالعربيّة (ثابتة)، والإنكليزيّة (مُتحرِّكة) أو (حُرّة)، على أنّ النبر في الإنكليزيّة، لا يُمكن الاعتماد عليه كي يكون مُرشِدًا إلى بدايات الكلمات، ونهاياتها في الكلام المُتصل، وقد جعل الدراسون الثبات والانتقال المذكورَين، أساسًا للتفريق بين نوعين من اللغات، فالنوع الاول، نعتوه باللغات ذوات النبر الثابت (fixed)، والثاني نعتوه باللغات ذوات النبر الحُرّ (free stress) . أو المِطواع . أي القابل للحركة (movable stress)، فالنبرُ في العربيّة ثابتٌ يخضعُ لقوانين

---

[9]) الإتقان في علوم القران، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: الهياة المصرية العامة للكتاب، 1974م: النوع الثلاثون في الإمالة، 313/1.

[10]) يُنظر: علم الأصوات: 481

[11]) يُنظر: المصدر نفسه: 513

[12]) يُنظر: المصدر نفسه: 512

[13]) لسان العرب، لابن منظور الأفريقي (ت711هـ)، دار صادر، بيروت، 1414هـ: (نبر) 190/5

[14]) علم الأصوات: 513 . 514

مُنضبطة، ومُحدّدة، بحسب بينية الكلمة، ومُكوّناتها[15]، ولا ينتقل من مكان إلى آخر إلاّ بالتجاوز، أو بطريق الخطأ؛ تأثُّرًا بطريقة أداء نُطقيّ هي في الغالب سِمة تنماز بها اللهجات المحليّة المُختلفة، فاختلاف النبر. كما يرى كمال بِشر. يعتمد على رؤية لم يوضحها بالمثال، ونحنُ نرى أنّ النبر في المنطوق، أيًّا كانَ مُستواه؛ فصيحًا، أو عاميًّا، ينبغي أن نتعامل معه على أنّه واقع حال؛ لأنّه الأساس المُفترض في المسموع من المنطوقات المحليّة، فـ(ضَرَبَ) في المحكيّة العراقيّة، مكسور الضاد، مفتوح الوسط، ساكِنَ الأخير (ضِرَبْ) إذا لم يكُن مُتصِلاً بضمير، أو غير ذلك، فالفعل (ضِرَبْ) مُطلَقًا كالمبني، إذ ليس فيه إعراب (في العاميّة)، وهذا التوصيف، لم يمنعه من سمة النبر على حرفه الأول، تمامًا، كَسِمَةِ النبر على الضاد في (ضَرَبَ) الفصيحة، هذه القواعد المُطردة، من القوة بحيث تصلح أن تكون عامة للعربيّة، بجميع مُستوياتها، وباختصار شديد؛ إنّ النبر الثابت، يُمكن التنبؤ به، ويُمكن تعرُّف مواقعه، بوضوح تام، وهذه الحال مع العربيّة الفصيحة، وتفرّعاتها؛ إذ ليس من الممكن أن تكون اللغات (اللهجات) العربيّة غير فصيحة، فالحُكم على كلمة من الكلمات بكونها (فِعلاً، أو اسمًا) غير قياسيّة، أو غير فصيحة، أمرٌ مُستبعد، وعليه؛ يُستبعد أن تكون لُغةُ قُريش هي التي ينطبق عليها وحدها قاعدة النبر، فإن كان كذلك؛ فما المقياس الذي جعل المُتخصصين يمنعون حُكم النبر إلاّ على الفُصحى، فضلاً عن استبعاد أن تكون غيرُ لُغةِ قُريش لغاتٍ غير فصيحة، وحُكمنا هذا إنّما كان ردًّا على ما ذهب إليه بِشر في أثناء كلامه على النبر، حين قال: "وهذا هو الحال في لُغتنا العربيّة الفصيحة، كما يخبَرُها أهل الاختصاص والمعرفة اللغويّة"[16].. فنقول: هل يختلف حُكم النبر مع المقطع الأول (لِ) مِن (لِعَبْ) مكسور اللام، مفتوح العين، ساكن الباء؟! وهل يختلف حُكم النبر في (عَبْ) من (يِلْعَبْ) بكسرِ ياء المُضارعة، وتسكين اللام، وفتح العين، وتسكين الباء؟!.. الجواب هو النفي؛ إذ لا علاقة لمقياس الفصاحة. هاهُنا. وتنوّعاته النُطقيّة بين القبائل (قديمًا)، والمحكيات (اليوم) من حيث عموم الحُكم، إلاّ إذا قُصد أن يكون التجاوز مُحتمَلاً أكثر في غير الفُصحى، وآنئذٍ يُمكن النظر إلى محل الخلاف على أنّه خارجٌ من القاعدة (أحيانًا)، حتى إنّ القيد بـ(أحيانًا)، لا يمنع من تأسيس قانون آخر يُعتمَدُ عليه في استنتاج توصيف يأتلف في أثنائه النَّادُ المُختلِف..

وقد ينتقل موقع النبر أو يتغيّر؛ إذا خَضَعَتِ المُفردةُ في العربيّة لشكل من أشكال التصريف، كقولِكَ: (ضَرَبْتُ)، فإنّ النبر. هاهُنا. يقع على المقطع الثاني، وفي هذه الحال لا يُعدُّ ما جرى لحركته انتقالاً؛ لأنّ هذا النبر ثابتٌ مع المصروف الجديد، خاضِعٌ للقوانين التي تكلّمنا عليها في تفسير الثبات، فهو نبرٌ جديد مع البنية الجديدة، ولذلك؛ إنّ قانون الثبات. كما نرى. يسري على الفعل (يِلْعَب) بكسر الياء، وفتح العين، وسكون الباء، في العاميّة، فهو. أي التصريف الجديد في الفعل المذكور بالعاميّة. مُحتفِظٌ بما ينطبِقُ عليه النبر في (يَلْعَبُ) المفتوح الياء في الفُصحة، وإنّما أورَدْنَا المثال بالعاميّة؛ لِئلا يُفهَم أنّ قانون النبر سيختلف، أو غير ذلك، إلاّ في الفُصحى، فإنّ المزيّة التي عزونا إليها الثبات في العربيّة سواء، في عموم المنطوق عند العرب، والنبرُ الذي جعلناه في التسمية فونيمًا ثانويًّا؛ إنّما كان لإثبات أنّ ما في العربيّة أجمعها، يخضع للحكم الأول الذي وصفنا به الفونيم الأساس، في صوت النون، أو القاف، أو الجيم.. إلخ.. مِن قِبَل القيمة الدلاليّة التي يحملها، فالوحدة الصوتيّة، غير قابِلَة للتبادل في الفونيم الثانويّ؛ إذ إنّها ثابتة مع (يَلعَب) بالفتح في الفُصحة، وبالكسر في (يِلْعَبْ) في العاميّة العراقيّة، وهذا الكلام ينطبق إلى حدٍّ بعيد على جميع المنطوق في اللهجات، قديمها، وحديثها، عراقيّة، أو خليجيّة، أو حتى شمال أفريقيّة، كالليبيّة، ولعلّ الأوان لم يأنِ لِتناول (الليبيّة) الآن، ورُبما نَتناولُها في غير هذا البحث، فإنّ ما فيها زاخِرٌ باللطائف التركيبيّة، والظواهر اللغويّة، الشديدة الالتصاق بظاهر اللغة القديمة، كالإبدال، والقلب، وطريقة تطويل النبر في حال السؤال، والإنكار، والإثبات، وغير ذلك مما يستدعيه المقام، وتفرضه المُناسبة.

وتُحدِّدُ كميّة المقاطع الصوتيّة المنبورة في كُلّ لغة، هُويتها، وتصنيفها، وانتماءها؛ بالاعتماد على النبر الذي يتوزّعُ فيها، فالفِرنسيّة. مثلاً. مُميّزة بأسماعِنا من توزيع النبر المُطوّل على المقاطع النهائيّة من جُمَلِهَا المائلة إلى الصائت اليائيّ، وأمّا الألمانيّة؛ فتنمازُ بفخامة الفتحة المَنبُورَة، وطُولِها، مع الياء اللينة في آخر المقطع النونيّ (ويُمكِنُك إثبات هذا بتهجئة الأرقام، من الواحد إلى العشرة في كُلّ لُغة)..

كذلك يُمكِنُ تصوُّرُ وقع الأصوات العربيّة، وطريقة نبر مقاطعها، على أسماع مَن لا ينطق العربيّة (والعكس صحيح).. كُلّ ما في الأمر؛ أنّ الناطِقُ باللغة الأُم، لا يَلتفِتُ إلى طبيعة لُغتِهِ في أثناء الكلام؛ لأنّه مُنصرِف إلى صياغة ما سيتضمنه كلامُه من معانيّ، ورسائل، ومعلومات.

---

[15]) يُنظر: علم الأصوات: 516

[16]) المصدر نفسه: 517

إنّ العربيّة التي نحكمُ على طبيعة مقاطِعِ مُفرَداتِها، أو نَصِفُ في دِرَاستِنَا أطيافَهَا النُطقيّة المُختلِفَة؛ تبقى مُحتاجة إلى تخيُّل وَصْفِ الآخرِ لها، أو وقعها . بالفِعل . على مَسْمَعِهِ كيف يكون؟.. إنّ كُلّ مَا نَجتَهِدُ بِطرحِهِ؛ إنّما هو أمرٌ وصفيٌّ مُحتَجَزٌ بِنطاقِ معرِفتِنا، لا بِمَعرِفَةِ الآخر (الأجنبيّ) به، ولا بِطَرِيقةِ تلقِّيه له، فإذا قَطَعْنَا النظرَ عن هذا المُتخيَّل، وَعُدْنَا إلى ما نعتمِدُ عليه مِن عُرفِنَا، وثقافَتِنَا، نقول: إنّنا إذا نظرنا إلى طريقة النبر مع التقطيع للفعل (ضرب) بِصيغته الفصيحة؛ نجده: (ص ح/ ص ح/ ص ح) ثلاثة أصوات (مقاطع) قصيرة مُتتابِعة، فهذا حُكمٌ ثابت، وإذا نظرنا إلى طريقة النبر، مع التقطيع، للفعل نفسه، بالعاميّة؛ لوجدناه هكذا: (ص ح/ ص ح ص)؛ لأنّ الفعل الثلاثيّ في الماضي بالاستعمال العاميّ، ساكن الآخر، أي: بلا إعراب، والأمرُ نفسُهُ يسري على مُضارع الفعل، بالفُصحى، والعاميّة، ويُمكن تطبيق هذا الحُكم الثابت، على جميع الافعال الثُلاثيّة، في حال نُطقها فصيحة، أو عاميّة، إذ لا فرق، فهذا ما كُنّا نعنيه بالثبات، ووحدة الحُكم.. وهذه المسألة، أقرب إلى أن تكون صوتيّة . صرفيّة؛ لأنّها منوطة بالكلمة لِذاتِها، لا للسياق بِرُمّتِهِ الذي تنتظِمُ فيه.

وتتأثّر وجهة الكلام بالنبر الذي تحوزُهُ الكلمات، بحسب المواقف، وقد وجدنا بالنظر الدقيق، أنّ الكلمات التي لها أهمية نسبيّة في الجُملة العربيّة، الفصيحة، وغير الفصيحة، والمحكيّة، أنّها تنتمي إلى أجناس صرفيّة مُختلفة، وهي في الغالب كالآتي: الأسماء/ الصفات/ أسماء الإشارة/ أدوات الاستفهام/ المُكمِّلات بالحال، أو التمييز، أو الظرف/ فَضلاً عن الأفعال الرئيسة، فهذه المذكورات، لا يصاحِبُها نبرٌ واضِحٌ، يُمكن الالتفات إليه في السياق أثناء الحالات الحياديّة المُعتادة في الكلام المُتصل، لكنّ أهميّة كل ملفوظ، تزداد أو تقِل، بالنبر، نسبيًا؛ لِغاية وظيفيّة معنويّة؛ بحسب المقامات المُختلفة[17]، وبالجُملة؛ إنّ الكلمات تحتفظُ بنبرها المُتزن في المتن، حتى يلحقها الاهتمام؛ ليبرز في بعض مقاطعها، بحسب الغاية التي يُريدُ المُتكلّم إظهارها، وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك استثناءات لِقواعِد النبر، ودرجاته، وطُرُق توزيعه، على مُستوى الجُملة الفصيحة، والمَحكيّة، وهذا الأمر مادام مُتعلقًا بالسياق؛ فإنّه يعمُّ اللغات جميعها، إذ لا يُتصوَّر أن تعدم لُغةٌ هذا الاهتمام، بل إنّ النبرَ، يُشعِرُ السامِعَ، بِمُراد القائلِ، قبل تمام كلامه، وأكثرُ من ذلك؛ إنّ النبرَ الذي أستحسِنُ هاهُنا تسميتَه بـ(الفونيم الثانوي) لِما له من طيف وظيفيّ واسع، لا يُمكن إنكارُهُ، يُفيدُ كثيرًا في فهم الخطاب الذي يجري بين اثنين، كلٌّ منهُما يتكلّمُ بِلُغةٍ مُختلفة عن لُغة صاحِبِه، ولكن يُتقِن كلٌّ منهما شيئًا من لُغةِ الآخر؛ لتكتمل مع لُغة الجسد والإشارات التي تصحب خطابهما، الغاية والمُراد، فإنّ الكلام يكمُلُ بمعناه أكثر بتضافر الصورة، والمنطوق، والحركة، والموضوع المُشترك (الخطاب).. والمنطوقُ هيأتُهُ تبرز بالتقطيع، والنبر، والتنغيم، وغير ذلك مِمّا يصلح أن يكون كلٌّ منها، موضوعًا مُستقلاً بالدراسة.

أمّا (النبرُ) في التراث اللغويّ؛ فمُختصٌّ بالهمز . كما تقدّم . وبـ(الفونيم) . على ما رأيت من مفهومه عند اللسانيين . والنبر، عند (كانتينيو): الضغط على مقطع مُعيّن، بزيادة العلو المُوسيقي، أو التضعيف، أو المَطْل، أو عدد من هذه العناصر مَعًا، بالنسبة إلى العناصر المُتجاورة[18].

ويرى عبد الصبور شاهين، أنّ الهمز كان مُصطلحًا لغويًّا، يُرادِفُ (النبر) بمعنى الضغط، وذكرَ شاهين أنّ لفظ الهمز، ليس في أصلِهِ عَلَمًا على صوت من أصوات اللغة، وإنّما هو وصفة لكيفيّة نُطقيّة لا تختص في ذاتها بصوت مُعيّن، ثُمّ غلب اطلاقُهُ على الصوت المعروف، والذي كان يُسمّى من قبل (ألفًا)، سواء في العربيّة، أو في غيرِها من الساميّات[19].

وذكرَ شاهين أنّه لمّا كان تصوّرُ القدماء للنبر لا يخرج من معنى الضغط على الحرف، إذ يتّبِعُون وجودَهُ على الحروف؛ وكانوا يرصِدون آثارَه في تشكيلاته، فجيئ بالألف مهموزة، والواو، والياء كذلك، وبهذا أصبحت الهمزة من ألقاب الحروف الهجائيّة . وأيضًا . كانت من قَبْلُ، مُجرد معنى لغوي مُرادِف للضغط، أو النبر، فـ(النبرُ) مَعنيٌ بكيفيّة نُطق الحروف والأصوات اللغويّة، حين يخصُّها الناطِقُ بمزيد من التحقيق، وهو لا يستأثِر بحروف دون أخرى، فضلاً عن ذلك؛ إنّ تتبُّع العلاقة بين مفهوم النبر، ومفهوم الهمز، تُرشِدُنا إلى موضع النبر في نُطق العرب على الرغم من عدم تعرّضهم له، وقد تابع شاهين في رأيه، عددٌ من الدراسِين، من أمثال أحمد فيوميّ، وصالح الفاخري[20].

---

[17]) يُنظر: علم الأصوات: 519

[18]) يُنظر: دروس في علم الأصوات العربيّة، كانتينيو: 249، والمدخل إلى علم أصوات العربيّة، د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، pdf: 50

[19]) يُنظر: حولية كلية الدراسات الإسلاميّة والعربيّة للبنات في الإسكندريّة، العدد الرابع، المجلد الثالث، النبرُ في العربيّة، حسن بن جابر القرني، من جامعة الملك سعود: المُلخّص، وينظر منه ص21.

[20]) يُنظر: علم الأصوات: 21.

وعارضَ خالدُ العبسيُّ شاهينَ من جهة اختلاف ماهيّة النبر في المُصطلحين تماما، بدليل امتناع أن يكون أحدهما قسيمًا للآخر، فضلاً عن أن يكون نظيره، وذلك؛ لأنّ النبر بالمُصطلح القديم، فونيم رئيس[21]..

نقول: وهذا لم يتضح لنا بالمثال، فنحن نعلم أنّ النبر في التراث، مظهر مُتعلق بالهمز أينما كان، وقد يقع الضغط عليه، كسائر الحروف الأخرى، حين يكون بمعناه المعروف في المصطلح اللساني الحديث، ثم قدّم العبسيّ عللا أخرى منع فيها ما أراده شاهين تعسُّفًا، إذ لم يُرد الأخير إلاّ ما طرحه العبسيّ بالضبط، لكنّ الصيغة التي عبّر شاهين بها عن مفهوم النبر، قد أُسِيئ فهُمها.[22]

ويبدو لي أنّ العرب لم يأبَهُوا كثيرًا بحد النبر، ولا بالمفهوم الذي له علاقة بالضغط (الصوتيّ)؛ لأنّ أدلتهم في المنطوق لفظيّة، فَهُم مِنَ الدقة (حروفيون) في مُحاكمة المنقول، ولعلّ علامات الترقيم التي تُمسرِح النص، وتستنطق مشاعر المكتوب، لم تكن ذات قيمة كبيرة لديهم؛ لأنّهم كانوا يتكِئُون على فهم النصوص المُستنطقة بالإعراب، فحسب، فيتخيلون حال القائل به، ويكتفون.. ولا أدلّ على ذلك من اختلافهم في تفسير قول عُمر بن أبي ربيعة:

قالوا تُحبها، قُلْتُ: بَهْرًا *** عددَ النجمِ والحصى والتراب[23]

فمنهم من جعل المقول خبرا، اعتمادا على خلو المنطوق من همزة الاستفهام، ومنهم من عدّه إنكارًا، يُفسِّرُهُ السياق، وحال القائل، فكأنَّ عُمرَ، يدفع إنكارهم بقول: أجل، بلا شك، عدد الرمل والحصى والتراب.. وَمِن قُصُور العرب أنّهم لم يلتفتوا إلى أهمية علامات الترقيم المعروفة اليوم، فهي مُحدثة، ليست من بِدعِهِم.

وذكر غانم قدوري الحمد أنّ إغفال السلف موضوع النبر، جعلنا نخرج بنتيجتين، كلاهما غير صحيح،: (أحداهُما): عَجْزُ العرب عن إدراك مثل هذه الظاهرة، و(الأخرى): نفي وجودها في العربية أصلاً، فكل ما في الأمر، أنّ النبر في العربيّة، من النوع غير التمييزي، أي: لا تأثير له في المعنى[24].

أنواع النبر:

إنّ معرفة طبيعة المقطع الصوتي، وموضعه في الكلمة، مُهِمّة في توقُّع الصُوَر التي سيكون عليها المنبور، وهذه المواضع مُختلفة، منها:

- إذا كانت الكلمة مكوّنة من مقاطع قصيرة، فالنبر إنّما يقع على المقطع الأول: (كَ / تَ / بَ) = (ص ح / ص ح/ ص ح)، وهو كذلك في المحكيّة العراقيّة، لكن بتقطيع يتناسب مع اختلاف بعض الحركات، وانتفاء الإعراب: (كِ تَ بْ) = (ص ح/ ص ح ص).
- إذا كانت الكلمة تحتوي على مقطع طويل، فإنّ هذا المقطع هو الذي سيقع عليه النبر، كما في (مُستحيل)، فـ(حِيْل) هو المنبور، وحُكمُ النبر نفسُهُ ينطبق على المحكيات.
- ويقع النبر على المقطع ما قبل الأخير، في حالات:

فإذا كان مُتوسِّطًا من نوع: (ص ح ص)، أو من نوع: (ص ح ح)، والمقطع الأخير من النوع القصير، أو المُتوسِّط، كما في (كَتَبْ تُ)؛ فإنّ (تَبْ) هو الذي يقع عليه النبر، ومِثْلُهُ: (نا دي) يقع النبر على (نا) = (ص ح ح)، ويقع النبر على (تَفْ) في (استفهَمَ)، وهكذا، وحُكمُ النبر في محكيات هذه الألفاظ، هو نفسه، إلاّ من شيء طفيف يستدعيه تحرّك الساكن في (كِتَ بِتْ)، إذ إنّ النبر يتحوّل في موقعه إلى (بِت) بحسب طريقة نُطق هذا الفعل بالعراقيّة، وهو كذلك في أغلب اللهجات الأخرى.

- ويقع النبر على المقطع القصير؛ إذا لم يسبقه مقطع مثله، كـ(يَكْ / تُ / بُ)، (يَكْ = ص ح ص) + (تُ = ص ح) + (بُ = ص ح)، فإنّ النبر يقع على (تُ = ص ح)، ويقع على (تِبْ) في المحكية (يِكْ + تِبْ) = [ص ح ص / ص ح ص].
- ويقع النبرُ في الكلمة المؤلّفة من مقطع واحد، على المقطع بأجمعه، نحو: (بِنْت) = ص ح ص ص، (شَعْب) = (ص ح ص ص)، وفي المحكيّة غالِبًا مكسورة النون، ساكنة التاء، على عادة التسكين المُطلقة لنهاية الكلمات فيها (أسماء،

---

[21]) يُنظر: المصدر نفسه: 21.
[22]) يُنظر: النبر في العربية: 31، 173، ومبادئ اللسانيات، د. أحمد محمد قدّور، دار الفكر، ط:3 1429هـ/2008م: 163.
[23]) ديوان عُمر بن أبي ربيعة، تقديم، وعناية الدكتور فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط:2، 1996م، ص67.
[24]) النبر في العربيّة: 173.

Volume: 4 Issue: 3

وأفعال)، إذ إنّ أغلب المَحكيات تعتمد على النبر، وتستغني عن الإعراب، وتقطيع الكلمتين، هو:(بِـ/نِتْ)=ص ح/ص ح ص، و(شَـ/عَبْ)= ص ح / ص ح ص.

• ويغلُبُ النبر على المقطع الأخير من الكلمات الطويلة (من النوع الرابع: ص ح ح ص)، وعلى المقطع الطويل المزدوج الإغلاق (من النوع الخامس: ص ح ص ص)، وعلى المقطع البالغ الطول المزدوج الإغلاق (من النوع السادس: ص ح ح ص).. الملحوظ في جميع الأمثلة؛ أنّ النبرَ يُلازِم المقاطع الطويلة مُطلقًا؛ لأنّ النبر والتطويل من التحقيق، وسِمتهُما الوضوح.. كذا في:

عِيْن= ص ح ح ص من (نَستَعِيْن).

قَر= ص ح ص ص، في حال الوقف من (استقَر).

حَاب= ص ح ح ص ص، من (تَحَاب)[25].

ومِثلُها في المحكيات؛ إذ لا اختلاف.

• ويقع النبرُ على الثالث في الفعل المُنتهي بمقطع رابع متوسط الطول، من نحو (سَاعَدَكُم): ص ح ح/ص ح/ص ح/ ص ح ص، وفي المحكيات يغلب النبر على (عَدْ) إذ يُهملُ الإعراب من الدّال (سَاعَدْكُم): ص ح ح / ص ح ص/ ص ح ص، ولا أدري ما الذي جعلَهُم يُلزِمُون النبر بمقطع واحِد، في الكلمات المُتعدِّدَة المقاطع، مع أنّه قد يبدو قويًا على بعضها في أكثر من موضع، فأنت حين تُنعِمُ النظر في (أكْرَمُوا)؛ تجدهم يُقرِّرون نبر الراء . وهو المقطع القصير في (أكْ/رَ/مُو=ص ح ص/ص ح/ص ح ح)[26]، مع أنّ النبر يبدو أقوى في المقطع الأول (أكْ = ص ح ص)، بل قد يكون الأمر مقبولاً بالتعليل، لو عطفوا العلة على موضع الطول في الليِّن الممدود (مُوْ)، ونحن نرى أنّ المقطع (أكْ) انفجاريٌّ على نحو ملحوظ، فهو من هذا السبب أليق بالنبر، بل هو بالفعل أقوى؛ بدليل وقوع الاستراحة مع تمام المقطعين اللاحقين (رَمـُو)، فالتحقيق ظاهرٌ في المقطع الأول أكثر، أو هكذا يبدو، ثُمّ تُعيد النظر فتتوقف؛ لِمَ لا يكونُ المقطع (مُو = ص ح ح) هو المنبور؛ مِن قِبَل أنَّ المقاطع الطويلة أوضح في النبر من غيرها؟!.. هذا التنازُع قد يحصل بالفعل؛ إذا صرفنا النظر عن القواعد الموضوعة، والتمسنا البُرهان في التجربة الشخصيّة؛ إذ ليس من المُستبعد أن يُترك القرار للمُتكلِّم كي يختار ما يراه مُناسبًا من مقاطع الكلمة التي يُريد إبراز أثرها، والقرار . هذا . يكون آنيًا، بلا تخطيط، ولاسيما في المُفردات التي تحتوي على أكثر من مقطع بارز، من حيث كمية المُدُود، ونصاعة الحروف..

ويُمكن تأمين قاعدة؛ بناءً على ثوابت نجدها تطّرِد في المقياس الصرفي، فمِقياس كلِّ مثال جاء على وزن فاعِل؛ نرى النبر فيه يقع على مقطع الكلمة الأول (فاء الكلمة مع المدود اللين، أي: الألف)، ومعنى هذا أنّ كُل كلمة جاءت على هذا الوزن؛ فإنّ النبر يقع عليها بهذه الطريقة، مثل: (قاتِل)، (كاتِب)، (سائل).. إلخ.. ويقع النبر في (مفعول) على المقطع المتوسط الممدود، فكل كلمة على هذا الوزن؛ يقع النبرُ عليها بهذه الطريقة، (عين الكلمة مع الصائت الطويل): (مقتُول)، (مجزُوم)، فالنبر في الكلمات السابقة وقع على صائتها الطويل، أمّا (مُستفعل)؛ فإنّ النبر فيه يقع على الوسط، (تَف = ص ح ص)، مثل: (مُستخرَج)، بمعنى المفعول، أو (مُستعمِر) بِمعنى الفاعِل . ولا فرق . إذ يقع النبر على المُتحرِّك والساكن الذي يليه؛ لأنّ هذا الساكن مع المُتحرّك الذي يليه، مقطعٌ واحِد[27]..

والحال مع النبر المخصوص بالسياق اللغويّ أيسر لحظًا من الحال مع النبر المخصوص بالكلمة، فالأخير أقرب إلى الدستور الصرفيّ منه إلى التقنين الرياضيّ الصوتيّ..

النَّبْرُ السياقيّ، أو النَّبْرُ الدلاليّ:

مِثلَمَا يقع النبرُ على مقطع الكلمة؛ فإنّه يقع على مقاطع الكلمات المُنتظمة في سلسلة كلام المُتكلّم، ويتفاوت في شدته بِحسب الأحداث، من حيث التوزيع، فالكلمات ذات النبر (العادي)؛ يلحقها نبرٌ أشد وأقوى، والكلمات غير المنبورة في الحالات (العاديّة) تتحمل نبرًا من نوع مُعيّن، وفقًا لِمُقتضى الكلام، وأحوالِه، فالنبرُ من هذا المفهوم يقع على الجُمل؛ لأنّه يتوزّع بتناغم على كلماتها، ولهذا النبر وظيفة وأثر في نفس السامع، فالنبر الدلاليّ (السياقيّ) يُفيدُ في تقرير

---

[25]) خُلاصة المقاطع، بأنواعها، مُستلة من قراءات وبحوث، ومُراجعات، يُنظر مثلا: علم الأصوات، لكمال بشر، ص509 . 512. والمقطع الصوتي وأهميته في الكلام (بحث)، د. إنعام الحق غازي ناصر محمود، مجلة القسم العربي، جامعة بنجاب، لاهور . باكستان، العدد: 24، 1997م، من 1 . 20.

[26]) هذه القاعدة صرح بها بعض الدارسين، لكنّها لا تثبُت تمامًا، يُنظر: الدلالة الصوتية في اللغة العربيّة، صالح بن سليم عبد القادر الفاخريّ، الأستاذ بجامعة الفاتح، ليبيا، طرابلس، الناشر: المكتب العربي الحديث، مصر، الإسكندريّة، د.ت: 193.194.

[27]) يُنظر في هذا المعنى: علم الأصوات: 509 . 512.

الجُملة، أو توكيدها، ويُعتمَدُ على النبر في العاميّة العراقيّة، (وعموم العاميات العربيّة الأخرى)؛ لإفادة التقرير، والتوكيد، والتحويل، وغير ذلك، أكثر من الفصحى، إذ إنّ الإعراب . أي الحركات . في المحكيات مفقود . كما ذكرنا . فيتَّكِئُ المُتكلّم في بيان مُراده على النبر على سبيل الاقتصاد اللغويّ، وهذا عُرْفٌ مشهورٌ في العربية المَحكيّة، ففي الفُصحى (هَلْ سافرَ مُحمّدٌ؟)[28] يقع النبر على (سافر)؛ إذ يُراد بذلك التصديق، أمّا زعم صالح سليم الفاخريّ أنّ النبر يُفهَمُ منه الإثبات بعد الإنكار، أو التردّد، أو لطلب التوكيد، فإذا وقع على (سافرَ) كما ورد في الجُملة الآنفة الذكر؛ فإنّ الشك ينصب على السفر، وإذا وقع على (مُحمّد)؛ فإنّه يقع على فاعل السفر[29].. فنقول: إنّ المثال الذي تمثّل به المُؤلف فاسدٌ في هذا الموضع؛ لِسببين، (أحدهُما): إنّ (هل) سياقها فعليّ، وهي موضوعة أصلاً لطلب التصديق، وجوابُها في مثل هذا الموضع لا يكون إلاّ: (نعم)، أو (لا)، و(الآخر): أنّ استنطاق الجُملة . بالتصوّر أمرٌ غير مُمكن مع (هل)، فالنبرُ، آنئِذٍ حتى إذا وقع على (فاعل السفر) . كما يقول . فإنّه لا يؤثّر في الغرض، ولا يُغيّر المعنى، ويكفي أن تُجرِّب مُقترح المُؤلّف بإيقاع النبر على (الفاعل) لتحويل المقصد من الفعل إليه، فإنّ هذا التحويل المُفترض . منطقيًا . لا يقع، لأنّ الجُملة موضوُعُها الحدث، فحسب، و(هل) يُستفسر بها عن الحدث . كما ذكرنا . ونقل المعنى بالطريقة التي ذكرها الفاخريّ إلى التصوّر مُستحيلة؛ لأنّها تصطدم مع دلالة السؤال التصديقيّ، على الأقل في مثل هذا المورد[30] .

أمّا لو كانت صيغة السؤال بالهمزة (المُحتَمِلَة للتصوّر والتصديق): أمحمدٌ جاء؟ لاحتمل أن يكون الجواب: تصديقيًّا، على قِلّة؛ لأنّ الافضل تقديم المسؤول عنه، وهو المجيء، فكأنّ السائل يتفقد مجيء محمد، لا غير، وكأنّ المسؤول عنه عموم المجيء، بلا تعيين، وذلك يُحقِّقُه السياق وواقع الحال، وطريقة نبر السائل، وهو في العاميّة حاصل من تقديم، أو تأخير، إذ يُساعِدُ موقع النبر على تحديد قيمة المسؤول عنه، بِحُسبان الحال الغالبة على مقصد المُتكلّم، فالنبر يُسهمُ كثيرًا في تحقيق المطلوب؛ لأنّه يمنع التأويل إلى حد بعيد.

أو ينصرف السؤال بـ(أمحمدٌ جاء؟) إلى التصوّر، لأنّ طريقة نبر (مُحمّد) ستحتمل في سياقها تقدير (أم زيد؟)، وهذا الإجراء مُمكِنٌ جِدًا في العاميّة؛ لأنّ الاعتماد على النبر يلغي كثيرا من الإعراب، ويمنع التأويل الذي تحاول الفُصحى ضبطه، وتجدر الإشارة، إلى أنّ طريقة النبر إذا كانت مُنبئة بالتصوّر؛ فسيتعيّن التصوّر، وإذا كانت مُنبئة بالتصديق؛ فسيتعيّن التصديق، ويمتنع في التقرير تقديم الاسم مع (هل)؛ لأنّ (هل) سياقها فعليّ، وجوابها التصديق، بالنفي، أو الإيجاب . كما ذكرنا . وأمّا الاحتجاج بجواز دخول (هل) على الاسم، فمن باب المجاز، في نحو قوله تعالى: ((وهل جزاء الإحسان إلاّ الإحسان))[31]، فالغرض من السؤال الخبر، أي: لا يكون جزاء الإحسان إلاّ الإحسان، والخُلاصة: إنّ النبر يتوجّه في العاميات إلى المقصود بلا لبس، وذلك بمؤازرة عوامل لا تتوافرُ عليها الفُصحى، وأمّا تقعيد العاميّة، فأمرٌ عسير؛ لأنّ العاطفة تظهر بالنبر، والتنغيم، ولُغةُ الجسد مع واقع الحال، وبخلاف ذلك؛ إنّنا لا نجد هذا العاطفة الجيّاشة سافرة الملامح في الفُصحى المُنضبطة (ولاسيّما المكتوبة).

وتميل العاميّة العراقيّة، كما العاميات الأخرى، إلى الاختزال، بحذف أداة الاستفهام، وتعويضها بالنبر، فأهل العراق (مع اختلاف أساليبهم النُطقيّة) يسألون عن (مجيء مُحمد) بصيغة الخبر، فيقولون: محمد جِي؟ بياء منبورة، تُغني عن الهمزة، والسؤال من تقديم أو تأخير (محمد جِي؟، أو جِي محمد؟) هو لِطلبِ التصديق؛ لأنّ النبر وقع على الفعل، وقد يُفهم من السؤال التصوّر إذا وقع النبر مُطوَّلاً على ميم الفاعلِ (مُحمّد)؛ لإنكار أن يكون هو المقصود، بل غَيرُهُ، فالفعل مُعيّن، والفاعل مشكوك فيه، غير مُعيّن.

وقد يأتي السؤال بصيغة (إجه محمد؟)، فالنبر يقع على الفعل المسبوق بالهمزة، فهذه الهمزة، إمّا جِيءَ بها للتعويض عن الهمزة المحذوفة تسهيلاً في (جاء) الفصيحة، أو إنّها همزة استفهام مُبتسرة مِن (أجاء؟)، ولا يفرق . فيما يبدو . أن يكون النبر على مُحمد، أو على المَجِيء في (إجِه محمّد؟)، أو (محمد إجِه؟)، أو (محمد جا؟)، أو (جا مُحمد؟) بالتسهيل مع الألف اللين الممدود، أو (محمد جِي؟) ، أو (جِي محمد؟) بالإمالة، أو بالمد أيضًا؛ لأنّ المُستفهَم عنه هو الحدث، ولا قطعيّة على استحالة التصوّر مع أساليب السؤال المطروحة إذا توافر ما يؤيّد طلب التصوّر، كما تقدّم.

---

[28]) يُنظر: المصدر نفسه: 520.

[29]) يُنظر: الدلالة الصوتيّة في اللغة العربيّة: 194.

[30]) يُنظر، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د. قيس إسماعيل الأوسيّ، جامعة بغداد، بيت الحكمة، ط:1، 1988م: باب الاستفهام، (هل).

[31]) سورة الرحمن، الآية: 60.

Volume: 4 Issue: 3

وفي جميع الأمثلة المُتقدِّمة (في المحكيات) يبرز أثر العامل الصوتي . الصرفي (الذي هو الأساس المُعتمد عليه في تعيين قوانين النبر) كما يبرز العامل النفسي، وأثر الشخصيّة، وذائقتها، و(ومزاجها) في توزيع مواضع النبر، وإنّما يكون ذلك بعفويّة لا تشتمل عليها ثقافة الجُملة الفصيحة، إذ إنّ الجُملة العربيّة في الموروث الثقافي القديم لفظيّة، رياضيّة، مُنضبطة، لا نُطقيّة عاطفيّة مُتحرِّرَة، فالعاميّة لا تلتزم بقانون مُعيّن كما مرّ بنا في تحليل الدارسين للأمثلة الفصيحة، فقد يعُمُ النبرُ جُملة المُتكلم (العاميّ) بِرُمّتِها؛ لأنّ النبر مُتعلِقٌ بالحدث المنطوق نفسه، لا بكلمة بعينها، ويسهُلُ تعيين مواضع النبر في الجُملة (الصوتيّة) التي تحمل أكثر من غرض في آن؛ بل يُمكن تعيين تلك المواضع في الجُملة نفسها إذا كانت مكتوبة، بِوَسيلة من وسائل التواصل المعروفة اليوم، وذلك بالاعتماد على السياق والخلفية الثقافية المُسبقة بين المُرسل، والمُتلقي، هذه العوامل تُعِيْنُ في كشف النقاب عن ملامح المُتصل الغاضبة في عبارة: "يا أخي، ليش ما ترُد؟! صارلي ساعة أتصل!!"، بل يُمكن للمُتلقي تعيين مواضع النبر في كل كلمة مكتوبة، وكأنّه يسمعها، وذلك ببديهة التحليل السريع لمضمون العِتَابِ المُرسَل.. فبناءً على هذه النسبيّة؛ نُحنُ نختزل الكثير من الأدوات النحويّة في تعبيرنا العاميّ، فصورة الاقتصاد اللغوي واضحة جدًا في الحذف والاختصار، وكل ذلك بالاعتماد على النبر، وتمييز مواطنه في أثناء الكلام، وبالاعتماد على التنغيم، وعلى استدعاء المواقف المُسبقة، واستظهار دلالات السياق، وواقع الحال، واستنطاق الخلفية الثقافية التي تُحيط العملية الكلامية التواصليّة، ويبدو لي أنّ الراسم الإلكتروني (oscilloscope) هو الأداة التي يُمكن الاعتماد عليها في تحديد مواضع النبر الحاد، أو الهادئ المُتزن، وذلك بدراسة الصُوَرِ الموجيّة التي يرسمها، لكن تلك الصور لا تُعطينا . حتى مع التحليل الدقيق . فكرة عن طبيعة المشاعر الإنسانيّة، فيُستعان آنئذٍ بالخبراء في استكمال التحليل المُتعلّق بالجانب المذكور؛ لأن الراسم الآلي لا يكشف النقاب عن المضامين العاطفيّة والنفسيّة.

ويَسُوْقُ كمال بشر أمثلة مُختلفة في هذا الاتجاه، منها، ما ساقه في مثال التأكيد، أو المُفارقة، فيقول: "أنا لا آكل التفاح"، ففي المواقف الحياديّة . على حدّ لفظه . : "يقع النبر على الفعل (آكل)، والاسم (الصباح)، ولكن في مواقف أخرى، قد يقتضي الأمر اهتمامًا بكلمات مُختلفة، بحسب الغرض المطلوب، والمعنى المقصود، فقد يقع النبر على الضمير (أنا)، عند إرادة التوكيد، أو بيان أن المُتكلّم يعني نفسه، بالذات، لا غيره"[32] ويقول: "وقد يقع النبر على أداة النفي (لا) بقصد إزالة الشك، مثلاً عند السامع، أو لتأكيد المعنى، أو توضيحه. وربّما يستوجب الأمر كذلك نبر كلمة (عادةً)؛ لبيان أنّ هذا السلوك من المُتكلّم يُمثّل عادة عنده؛ إذ قد يحدث أحيانًا، أن يأكل في الصباح، على غير عادته، وفي هذه الحال تتغيّر درجات النبر المُصاحِبة للكلمات الأخرى، فالنبر القوي يصير وسيطًا، أو ضعيفًا، على حسب الحالة المُعيّنة".[33]

وقد يأتي النبر على الجُملة الاعتراضيّة، مع أنّها خارجة من المتن، ولكن قد يقع النبر عليها، حين يقتضي المقام ذلك؛ للتأكيد . مثلاً . كقول أحدهم: "أمَا . وقد فهِمنا . ينبغي .إلخ..[34]

وتأتي الأمثلة التعبيريّة على التأكيد وافرةً في القرآن الكريم، نحو قوله سبحانه: ((إنّ الله لَقويٌّ عزيز))[35] فالنبرُ يقع على موضع التوكيد: (إنّ)، واللام، والأمثلة في هذا الصدد كثيرة، وهناك باب نحوي كامل يرشدنا إلى صيغ التوكيد وصوره، لفظًا، أو معنىً، ويقتضي التنبيه على أنّ سلوك العربيّة هذا . كما يقول كمال بِشْر: "لا يعني أنّها لُغة نبْريّة بالمعنى الدقيق، وذلك؛ لأنّ المعنى في اللغات النبريّة يخضع للتغيير، ولاسيما على مستوى الكلمة، بتغيير مواقع النبر، وكيفيات توزيعه، وليس الأمر كذلك في العربيّة[36]، فالنبر فيها على المستويين ذو قوانين ثابتة (fixed) مُقرّرَة، بحيث يقع في مواقعِه المُعينة؛ بحسب التركيب المنطقيّ للبنية اللغويّة، سواء أكانت هذه البنية، كلمة، أم جُملة.. كُل الذي حدث، ويحدث، أحيانًا، هو أنّ النبر قد يأتي على درجات مُختلفة، من حيث القوة، أو التوسّط، أو الضعف، في بعض الجُمَل، ومُكوّناتها؛ لأغراض تعبيريّة خاصة"[37] وهذا يعني أنّ مواقع النبر لم تتغيّر، وإنِ اشتُمت منه (بسبب تغيّر درجات النبر)

---

[32]) علم الأصوات: 520

[33]) المصدر نفسه: 520

[34]) يُنظر: علم الأصوات: 221

[35]) سورة الحج، الآية: 74.

[36]) أغلب الظن أنّ بِشر يقصد (النبريّة) في (القياسيّة المكتوبة)، أي التي تخضع للانضباط الصرفي الصوتيّ الذي تقدّم الكلام عليه؛ لأنّ أول حديثه عن (النبريّة) سيتقاطع مع مضمون تعبيره اللاحق.

[37]) علم الأصوات: 524523.

ملامح دلاليّة إضافيّة، ثانويّة، أو هامشيّة، تفيد أغراضًا مقصودة، كالتأكيد، أو شدة الاهتمام، أو المُفارقة، ونحو ذلك كما في الأمثلة التي مَرّت بِنا.[38]

وفي التُراث العراقي، يجتذبني مشهد المرأة العجوز، وهي تُقسِم على أمرٍ من الأمور، بِحرارة، فتقول: "والقُرعان لأفعلّن كذا وكذا" فتنبر همزة (القُرآن) بِحُرقة كبيرة؛ فتنقلب الهمزة من عمق الحنجرة عينًا ناصعةً،؛ ليُواطئ سلوكها النُطقي هذا غِلظة قسَمِها..

وفي الكتاب العزيز شيءٌ يُفسّر هذا، فقولُه تعالى: ((ألمْ أَعْهَد إليكم))[39]، توالت ثلاث أصوات مُتشابهة مُتنافِرة، صعبة في النُطق على هذه الحال، لكنّها مع ذلك، مُستسهلة في الدرج، فالسهولة لا تأتي أحيانا مُستساغة في موضع العتب الشديد، فَوَقَعَ النبرُ على الفعل (أعهد) ليتناسب مع غِلظة الموثق الذي تضمّنته (العين) في الكلمة[40].

وفي النهاية، نُلقي بِعصا الترحال عند حقيقة مفادُها أنّ الجوهر له وجوه في الصياغات، فإنّ أغلب ما دَوَّنَهُ كمال بشر، إنّما كان من فِكره المُرتكز إلى تجارِبِهِ الطويلة، وخبرته الواسعة في الحقل الصوتيّ، وقد تضمّن نتاجه تطبيقات لا تخلو من المُتعة، والنادرة، والدرس النافع، وقد حاولنا مُحاكاة التجارب التي خاض في غِمارِها، والأمثلة التي نقلها، بتجاربنا، وأمثلتنا الزاخِرة بالظواهر الصوتية، فكان (النبر) أو الفونيم الثانوي مادتَها، لِمَا يحمِلُه ضمنًا من تأثير معنوي ملحوظ استغنينا به عن الإعراب..

[38]) يُنظر: نفسه: 524.
[39]) سورة يس، الآية: 60.
[40]) يُنظر: التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور، الدار التونسيّة للنشر، 1984م: 46/23.

Volume: 4 Issue: 3

المصادر والمراجع

***القرآن الكريم**

- الإتقان في علوم القران، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: الهياة المصرية العامة للكتاب، 1974م.
- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د. قيس إسماعيل الأوسيّ، جامعة بغداد، بيت الحكمة، ط:1، 1988م.
- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، الدار التونسيّة للنشر، 1984م.
- حوليّة كلية الدراسات الإسلاميّة والعربيّة للبنات في الإسكندريّة، العدد الرابع، المجلد الثالث، دراسة لحسن بن جابر القرني، من جامعة الملك سعود.
- دروس في علم الأصوات العربيّة، جان كانتينيو/ https://www ketablink
- الدلالة الصوتية في اللغة العربيّة، صالح بن سليم عبد القادر الفاخريّ، الأستاذ بجامعة الفاتح، ليبيا، طرابلس، الناشر: المكتب العربي الحديث، مصر، الإسكندريّة، د.ت.
- ديوان عُمر بن أبي ربيعة، تقديم، وعناية الدكتور فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط:2، 1996م.
- علم الأصوات، كمال بشر، دار غريب . القاهرة، د.ت.
- الفونيم، طبيعته واستعمالاته لدانيال جونز، 1967م...../ phoneme, its nature and its use, Danial Jones, 1976
- لسان العرب، لابن منظور الأفريقي (ت711هـ)، دار صادر، بيروت، 1414هـ.
- مبادئ اللسانيات، د. أحمد محمد قدّور، دار الفكر، ط:3 1429هـ/2008م.
- المدخل إلى علم أصوات العربيّة، غانم قدوري الحمد، دار عمار، pdf.
- المقطع الصوتي وأهميته في الكلام (بحث)، د. إنعام الحق غازي ناصر محمود، مجلة القسم العربي، جامعة بنجاب، لاهور . باكستان، العدد: 24، 1997م.